دور المؤسسات التعليمية في تمكين الشباب من المشاركة السياسية في ظل قانون الأحزاب الجديد

عيسى لافي حسن الصمادي*

DOI:10.15849/ZUJJLS.230430.03

* قسم القانون الخاص، كلية القانون، جامعة عجلون الوطنية، الاردن.
* للمراسلة: essa.smadi68@yahoo.com

تاريخ استلام البحث 2023/02/25.
تاريخ قبول البحث 2023/04/25.

الملخص

تعدّ مرحلة الشباب هي مرحلة العطاء والتميز والبناء، لا سيما في مرحلة التعليم الجامعي التي ينشط فيها الشباب في كافة مجالات الحياة، فهم المحرك لأي إصلاح أو تغيير في المجتمع، ولا شك أن وجود هؤلاء الشباب ضمن مظلة الأحزاب السياسية سيشكل الرقم الأصعب في هذه الثورة. كما تعدّ المشاركة السياسية للشباب أحد أشكال الديمقراطية والحكم الرشيد، وهي شكل من أشكال الرقابة الشعبية التي تمارس على أداء المؤسسات الرسمية، الذي سيعزز من التنمية السياسية والتنمية المستدامة للمجتمع ككل. وتفعيل المشاركة السياسية للشباب، سيقلل من حالة الفراغ السياسي التي يعانون منها عبر تهميشهم وعدم الاهتمام بقضاياهم في برامج وأنشطة الأحزاب السياسية، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في كيفية تفعيل طاقاتهم وإعادة جذبهم إلى الأحزاب والعمل العام، وتفعيل دور المؤسسات الأهلية، من خلال صياغة أولوياتها وبرامجها انسجاماً مع الاستراتيجيات الوطنية، وتحقيقاً لرؤى وتوجيهات الملك عبد الله الثاني حفظه الله، جاءت التعديلات الدستورية الأخيرة وانبثق منها القانون المسمى قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022.

الكلمات الدالة: المؤسسات التعليمية، التمكين، قانون الأحزاب، المشاركة السياسية.

Role of Educational Institutions in Empowering Youth for Political Participation in light of the New Parties Law

Essa Lafi Hassan Al.Smadi*

*** Department of Private Law, Faculty of Law, Ajloun National University, Jordan.**
*** Crossponding author:** essa.smadi68@yahoo.com

Received: 25/02/2023.
Accepted: 25/04/2023.

Abstract

Youth is considered as the stage of giving, distinction and productiveness, especially at university age whereby young people are in the prime of life. They are the motive of any reform or change in society. There is no doubt that the presence of these young people within the umbrella of political parties will mainly contribute to the political functioning of their society. Political participation of young people is also one of the forms of democracy, and a form of public censorship on the performance of public institutions, which, eventually, would enhance political and sustainable development of society as a whole. Moreover, conducting political participation of young people will reduce political void such as their marginalization as well as never acting upon their concerns in regard to political parties' programs and activities. This would require for youth to engage in public life and reattract them to participate in political parties. In addition to this, it is required to activate the role of private sectors through formulating their priorities and programs that are in line with national strategies. As a result, the last set of constitutional amendments came into force whereby Political Parties' Law No. (7) of 2022 has emerged in realization of King Abdullah II's visions.

Keywords: Educational Institutions, Empowerment, Parties' law, Political Participation.

المقدمة

تعدّ فئة الشباب الجامعي أخصب مرحلة من مراحل العمر؛ فهي مرحلة البذل والعطاء، وهي الثروة الحقيقية التي لا تعوض إذا ما تم استثمارها على الوجه الأمثل، فالشباب هم تاج الأوطان وعز تطوره وسموه، فبصلاحه تنهض الأمم وتتقدم.

والشباب في أي مجتمع هم العنصر الحيوي في جميع ميادين العمل الإنساني والاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، وهم المحرك الأساس لعجلة التنمية المستدامة كونهم يشكلون الرقم الأصعب في أي ثورة إصلاحية وعمرانية للمجتمع والدولة على حدٍ سواء، كيف لا؟ وهم الأداة الفعالة والمهمة من أدوات التطور الحضاري وهم الجسر الذي يصل الماضي والحاضر والمستقبل. وقد جاء ذكر الشباب في قوله تعالى: " نَّحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ ۚ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى"[1]، وجاء في الحديث الشريف عن عبد الله بن عبّاس –رضي الله عنه– قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "اغتنمْ خمسًا قبلَ خمسٍ: حياتَك قبلَ موتِك، وصحتَك قبلَ سقمِك، وفراغَك قبلَ شغلِك، وشبابَك قبلَ هرمِك، وغناك قبل فقرِك."[2]

وبنظرة عامة في إحصائيات الدولة الأردنية، نجد أن النسبة الأكبر في فئات المجتمع هم فئة الشباب التي تتجاوز نسبتهم 70% من المجتمع الأردني.

ولإيجاد مجتمع واعٍ في المستقبل لا بد من استثمار قدرات الشباب الفكرية والثقافية والعلمية في صنع القرار السياسي والإداري، وإذا ما كانت البداية من مؤسسات التعليم العالي، فإن الدولة الأردنية قد حققت امتيازاً لا مثيل له في استثمار القدرات الشبابية حاضراً ومستقبلاً.

ومن هنا كانت الرؤية الملكية في ضرورة تحفيز الشباب ومشاركتهم في العمل الحزبي الوطني والانضمام إليه من خلال إحداث تحول إيجابي وجذري في المسيرة الديمقراطية، التي تستمد شرعيتها من التزامها بقضايا الوطن وتطلعاته في بناء الدولة العصرية الحديثة، بحيث تكون كافة الأحزاب شريكاً رئيس في صنع القرار الحكيم المبني على احترام وصون أحكام الدستور والقوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة لها.وتفعيل المشاركة السياسية للشباب منذ سنوات تعليمهم الجامعي الأولى، سيقلل من حالة الفراغ السياسي التي يعيشها الشباب عبر تهميشهم وعدم الاهتمام بقضاياهم في برامج وأنشطة الأحزاب السياسية، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في كيفية تفعيل طاقات الشباب وإعادة جذبهم إلى الأحزاب والعمل العام، وتفعيل دور المؤسسات الأهلية المختلفة، من خلال صياغة أولوياتها وبرامجها انسجاماً مع الاستراتيجيات والأجندة الوطنية، وبما يحقق التكامل في العمل بينها وبين المؤسسات الرسمية. لذا برزت الحاجة إلى إيجاد دراسة علمية تسلط الضوء على دور الأحزاب السياسية الأردنية في تمكين الطلبة الشباب لدى مؤسسات التعليم العالي من صنع القرار السياسي والإداري في ظل قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (7) لسنة 2022 وتمكينهم كذلك من المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام بطرق سليمة وديمقراطية مشروعة بعيداً عن العنف والتعصب أو التحريض عليه بكافة أشكاله وأنواعه.

---

[1] سورة الكهف، الآية 31.

[2] السيوطي، جلال الدين. الجامع الصغير، 911 هجري، ص 1205.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية 2023

أولاً: إشكالية الدراسة:

الوقوف على مدى جدية مؤسسات التعليم العالي في تمكين الطلبة من المشاركة السياسية في صنع القرارات الهادفة ومدى تأثيرها على الواقع السياسي والمجتمعي في ضوء قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (7) لسنة 2022، والمنبثق عن التعديلات الدستورية الأخيرة.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الوقوف على مدى تقبل مؤسسات التعليم العالي لدور الأحزاب السياسية في التأثير على دور الشباب في اتخاذ القرارات السياسية.
- الوقوف على الإشكاليات التي تقف حائلاً أمام الشباب في صنع القرارات داخل مؤسسات التعليم العالي.
- الوقوف على دور الشباب ومدى جديتهم في المشاركة الحزبية الفاعلة.
- الوقوف على أبرز المعيقات الناتجة عن انضمام الشباب للأحزاب السياسية.
- توفير ضمانات الحماية للمشاركات السياسية التي يقوم بها الشباب الجامعي داخل مؤسسات التعليم العالي.
- مدى انعكاس التعاون المشترك بين الطلبة ومؤسسات التعليم العالي على تطوير المنظومة السياسية والإدارية والتعليمية وانعكاسها على المجتمع، في ظل توجه الدولة نحو التنمية السياسية والتنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيقهما.

ثالثاً: أسئلة الدراسة:

- ما المقصود بالمشاركة السياسية والأحزاب السياسية ؟
- متى نشأت الأحزاب السياسية في الأردن؟
- ما دور الأحزاب السياسية في تنمية المجتمع سياسياً ؟
- هل يمتلك الشباب القدرة على صنع القرار السياسي داخل مؤسسات التعليم العالي ؟
- ما هي الآليات التي يمكن اتباعها من جانب مؤسسات التعليم العالي لتفعيل الدور الحزبي للشباب ؟

رابعاً: صعوبات الدراسة:

تتمثل صعوبة البحث في عدم وجود تشريعات ناظمة أو نصوص قانونية خاصة تحكم العمل المشترك بين الأحزاب السياسية ومؤسسات التعليم العالي وآليات العمل التي تمكن الشباب من ممارسة حقهم في صنع القرار السياسي والإداري.

خامساً: حدود الدراسة:

الحدود المكانية: مؤسسات التعليم العالي الأردنية.

الحدود الزمانية: الفترة الزمنية التي تمثل التشريعات القانونية النافذة الناظمة لعمل الشباب الحزبي في الأردن، والتشريعات الأخرى ذات العلاقة.

سادساً: منهجية الدراسة: اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي: الذي يتضمن الرجوع إلى الكتب والدراسات لبيان ماهية الأحزاب السياسية وممارسة الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي داخل مؤسسات التعليم العالي دون عقبات.
- المنهج التحليلي: الذي يتضمن تحليل العناصر والمكونات والنصوص القانونية المتعلقة بالتشريعات الوطنية للمملكة الأردنية الهاشمية والمعنية بنشر وتدعيم الشباب المنتمين لأحزاب سياسية في ممارسة أدوارهم في صنع القرارات داخل مؤسسات التعليم العالي، ومدى مساهمتهم في التنمية السياسية وتحقيق الذات.

المبحث الأول

التطور التاريخي للأحزاب السياسية

مما لا شك فيه بأن الأحزاب السياسية لها دور مهم في التنوير ونشر الوعي وتحقيق التنمية السياسية داخل الدولة وخارجها من خلال مشاركة كافة فئات المجتمع في العمل الحزبي المنظم، وكذلك دورها الهام في العمل العام والتنمية والتحديث في كافة مجالات الحياة كخوض الانتخابات المختلفة التي من بينها: المشاركة في الانتخابات النيابية والمجالس البلدية ومجالس المحافظات ومجلس أمانة عمان الكبرى والنقابات المهنية ومجالس الطلبة والأندية والجمعيات وغيرها.

وبالعودة إلى بدايات تأسيس الدولة الأردنية منذ عام 1921 فقد مرت الأحزاب آنذاك بمراحل مختلفة من حيث الأدوار التي تمارسها والشروط والمعايير الواجب تحقيقها والالتزام بها تمهيداً لترخيصها، وتعاقب التشريعات الناظمة لها ولعملها.

لقد تأسست العديد من الأحزاب منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921، وذلك بتوجيهات صادرة عن جلالة المغفور له الملك المؤسس عبدالله الأول بن الحسين، وذلك إيماناً منه بضرورة مشاركة أبناء الوطن في العمل السياسي المتعدد وممارسة الديمقراطية وممارسة الحريات العامة؛ ومن بينها حرية التعبير عن الرأي وتشكيل الأحزاب الوطنية، وقد كان أول حزب تم تأسيسه هو حزب الاستقلال العربي في 1921/4/11 حيث كان معظم أعضاء الحكومة الأردنية الأولى ينتمون إليه، وكذلك حزب العهد العربي سنة 1921، وحزب الشعب الأردني الذي تأسس سنة 1927 وغيرها الكثير.[1]

كما شهدت المملكة الأردنية الهاشمية تأسيس العديد من الأحزاب في عقد الخمسينات من القرن المنصرم، حيث صدر في نفس تلك الحقبة قانونان للأحزاب هما:

[1] العبادي، أحمد علي عويدي. الرؤية الملكية في الأحزاب السياسية، مقالة منشورة على موقع عمون الإخباري (www.ammonnews.net)، تاريخ 2022/10/18.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية 2023

- قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم (3) لسنة 1954.
- قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم (15) لسنة 1955.

وفي عام 1957 أعلنت الأحكام العرفية في البلاد استناداً لنص المادة (125) من الدستور وتم إلغاء الأحزاب السياسية في جميع أنحاء البلاد آنذاك.

وفي عام 1992 صدر قانون الأحزاب الأردني رقم (32) لسنة 1992 سنداً لنص المادة (16) من الدستور الأردني التي تنص على الآتي:

- للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون.
- للأردنيين حق تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سليمة وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور.
- ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها.

وفي عهد جلالة الملك المعزز عبدالله الثاني بن الحسين صدر قانون الأحزاب السياسية رقم (19) لسنة 2007، وقانون الأحزاب السياسية رقم (16) لسنة 2012، وقانون الأحزاب السياسية رقم (17) لسنة 2022.

وقد جاء إصدار هذه القوانين بناء على توجيهات ملكية سامية لتطوير العمل الحزبي في الأردن.

وبالعودة إلى القانون الأخير نجد أن رؤية جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين تضمنت العمل على دفع ودعم تشكيل الأحزاب السياسية، وكذلك ضرورة مشاركة الشباب والمرأة في العمل الحزبي الوطني والانضمام إليه، ومن هنا دعا جلالة الملك عبدالله الثاني إلى إحداث تحول إيجابي وجذري في المسيرة الديمقراطية عبر إطلاق حركة حزبية وطنية حقيقية هاجسها الدائم هو "الأردن أولاً" وتستمد شرعية وجودها من التزامها بقضايا الوطن وحاجات الإنسان الأردني وتطلعاته، فهو أمرٌ حيوي وضروري للدولة العصرية، بحيث تكون أحزاب المعارضة الوطنية المنتمية شريكاً في صنع القرار الوطني.

ويلاحظ على خطابات جلالة الملك بأنها تدعو دائماً إلى أن تكون الأحزاب وطنية بامتياز يكون هدفها الأول الأردن ومصالح شعبه بحيث تلتزم هذه الأحزاب شرعية وجودها من عدة مبادئ، أهمها:

- التزامها بقضايا المملكة الأردنية الهاشمية.
- التزامها بحاجات المواطن الأردني وتطلعاته وقضاياه.

المطلب الأول: ماهية الأحزاب السياسية وأهدافها

بالعودة إلى نصوص قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022، فإن هذا القانون يسهم في تطوير الأحزاب ويحقق العديد من الأهداف، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تمكين الأحزاب السياسية من المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام بطرق سليمة وديمقراطية، حيث ورد في تعريف الحزب في المادة الثالثة من القانون على أن: "الحزب تنظيم سياسي وطني، يتألف من أردنيين تجمعهم

قيم المواطنة وأهداف وبرامج ورؤى وأفكار مشتركة، ويهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام بطرق سليمة ديمقراطية مشروعة من خلال خوض الانتخابات بأنواعها، بما فيها الانتخابات النيابية، وتشكيل الحكومات أو المشاركة فيها وفقاً للمادة (35) من الدستور".

وتنص المادة (15/ح) من القانون على التزام الحزب: "عدم اللجوء للعنف أو التحريض عليه بجميع أشكاله والامتناع عن إقامة أي تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية ".

ثانياً: قيام أحزاب سياسية ذات تمثيل واسع للمجتمع الأردني من خلال:

- زيادة عدد المواطنين والمواطنات المشاركين في هذه الأحزاب.
- تحفيز المشاركة الفاعلة للشباب والمرأة في الحياة الحزبية والبرلمانية.

وفي هذا الصدد فقد تم تعديل المادة (70) من الدستور، وذلك بخفض سن عضو مجلس النواب من ثلاثين سنة شمسية إلى خمساً وعشرين سنة شمسية، وهذا التعديل يعزز مشاركة الشباب في الحياة السياسية، ويزيد من فرص وصولهم إلى مجلس النواب.

كما جاءت المادة (11/أ/1) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 تنص على ما يلي: " أن لا يقل نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (18) و (35) سنة عن 20% من عدد المؤسسين ".

ويعد هذا النص خطوة متطورة في زيادة عدد انتساب وتمثيل الشباب في الأحزاب السياسية بحيث لا تقل نسبتهم عن 20% من عدد المؤسسين، وهي المرة الأولى في تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية منذ تأسيسه التي يشترط فيها أن لا تقل نسبة الشباب في الهيئة التأسيسية للحزب عن 20% من عدد المؤسسين في الأحزاب السياسية.

وفيما يتعلق بضمان حماية المنتسبين للأحزاب وعدم التعرض لأي أردني بسبب انتمائه الحزبي فقد جاء بنص المادة (4) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 ما يلي:

- للأردنيين الحق في تأسيس الأحزاب والانتساب إليها وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون.
- يمنع التعرض لأي أردني بما في ذلك المساس بحقوقه الدستورية أو القانونية أو مساءلته من أي جهة رسمية أو غير رسمية بسبب انتمائه أو انتماء أي من أقاربه الحزبي.
- يمنع التعرض لطلبة مؤسسات التعليم العالي بسبب الانتماء والنشاط الحزبي والسياسي.
- يحق لمن وقع عليه تعرض خلافاً لأحكام هذه المادة أن يلجأ إلى المحاكم المختصة لرفع التعرض والمطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي".

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية 2023

المطلب الثاني: الرؤية الملكية في تعزيز العمل الحزبي

في مقابلة صحفية لجلالة الملك[1] قال فيها:" أعتقد أن الدولة بكل مؤسساتها وكذلك حالة التوافق الوطني من خلال إقرار التشريعات، وجهت رسالة جدية لها أصل دستوري وقانوني تدعو الجميع للمشاركة بالعمل الحزبي الذي لا أقبل إعاقته أو تعطيله أو مضايقة منتسبيه من أي جهة كانت طالما أن هذا العمل لا يخرج عن القانون".

مما تقدم يتضح تصميم الإرادة السياسية لجلالة الملك بتعزيز العمل الحزبي وفق أحكام الدستور والقانون. أما المادة (20/أ) من القانون المشار إليه فقد نصت على الآتي:" يحق لطلبة مؤسسات التعليم العالي والأعضاء في الحزب ممارسة الأنشطة الحزبية داخل حرم تلك المؤسسات من دون تضييق أو مساس بحقوقهم، على أن يصدر نظام خاص ينظم هذه الأنشطة".

كما دعا جلالة الملك خلال لقائه رؤوساء الجامعات الرسمية في قصر الحسينية بتاريخ 2022/7/26 الشباب الجامعي إلى أن يكونوا جزءاً أساسياً في عملية التحديث السياسي، والانخراط في العمل الحزبي البرامجي، وأشار جلالته في اللقاء الذي حضره سمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله الثاني إلى ضرورة إنجاز نظام تنظيم الأنشطة الحزبية بالجامعات، والعمل بشكل مؤسسي لمنع وضع أي حواجز أمام الشباب في المشاركة بالحياة السياسية.

ويتصور بعض الباحثين أن الغاية من النص على إصدار نظام خاص ينظم الأنشطة الحزبية داخل حرم مؤسسات التعليم العالي بكافة مستوياتها؛ هي لتحقيق التوازن ما بين العملية التعليمية في هذه المؤسسات وبين ممارسة الأنشطة الحزبية، إذ إن العملية التعليمية هي محور عمل مؤسسات التعليم العالي، وبالتالي من غير المناسب أن تتأثر العملية التعليمية بالأنشطة الحزبية، وكذلك لا يجوز حظر الأنشطة الحزبية داخل حرم مؤسسات التعليم العالي بحجة العملية التعليمية. لذلك جاء النص بأنه يحق لطلبة مؤسسات التعليم العالي والأعضاء في الحزب ممارسة الأنشطة الحزبية داخل حرم تلك المؤسسات دون أي تضييق أو مساس بحقوقهم؛ على أن يصدر نظام خاص ينظم هذه الأنشطة.

مما تقدم يتضح أن جلالة الملك يولي الأحزاب السياسية اهتماماً كبيراً منذ توليه سلطاته الدستورية عام 1999، فقد ظهر في كتب التكليف السامي لرؤوساء الحكومات وخطب الكتب السامية في افتتاح الدورات العادية وغير العادية لمجلس الأمة، وكذلك الأوراق النقاشية لجلالة الملك ومقالاته ورسائله الملكية، التي أكد فيها على تطوير الأحزاب السياسية البرامجية، ويبين جلالته الرؤية الملكية لأهمية هذه الأحزاب وشروطها وأهدافها، وقد استجاب المشرع للإرادة السياسية لجلالة الملك بإصدار أربعة قوانين للأحزاب السياسية في عهد جلالته الميمون، وذلك في الأعوام التالية: 2007 و2012 و2015 و2022، ولعل قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 جاء تنفيذاً للإرادة السياسية لجلالة الملك الذي لا رجعة فيه.

---

[1] المقابلة الصحفية التي أجرتها صحيفة الرأي الأردنية والمنشورة في العدد رقم (18819) تاريخ 2022/7/24.

المبحث الثاني
المشاركة السياسية للشباب ومقوماتها ودوافعها

تعد مرحلة الشباب والاهتمام بهم ظاهرة إيجابية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، كون الشباب هم شركاء في صناعة الحاضر والمستقبل، ولهم الدور الأبرز في دعم مسيرة الحياة ودفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة وفي مختلف مسارات الحياة.[1]

كما أضحت قضايا الشباب ومشكلاتهم واهتماماتهم وتوجهاتهم تؤرق الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية وكافة الدول بلا استثناء في إيجاد الحلول الملائمة لها.

وقد شهد القرن العشرين خطوات واسعة في الاهتمام بالشباب وقضاياهم من قبل كافة المستويات آنفة الذكر؛ لا سيما في ظل وجود أفكار وقيم واتجاهات وعادات تميز فئة الشباب عن غيرها من فئات المجتمع، وخصوصاً داخل المعاهد والجامعات التعليمية.

المطلب الأول: ماهية المشاركة السياسية ودوافعها ومراحلها

تتعدد النشاطات الإنسانية في مختلف المجالات إلا أن هناك جانباً منها يتضمن مشاركة الأفراد في الحياة السياسية في الدولة الأمر الذي يتطلب منا الوقوف على مفهومه ودوافعه ومراحله على النحو التالي :

الفرع الأول: مفهوم المشاركة السياسية

اختلف الفقهاء في إيجاد تعريف جامع مانع لمفهوم المشاركة السياسية، فبعضهم عرفها كالفقيه صامويل هنتنجتون وجون نلسون على أنها: "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم متقطعاً، سليماً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال ".[2]

وبعضهم الآخر عرفها على أنها: "انخراط الفرد رجل أو امرأة في نشاطات الحياة العامة وفي جميع مجالاتها وممارسة حقوقه المدنية المكفولة بالدستور والقوانين الناظمة.."[3]. وهناك من عرف المشاركة السياسية بأنها: "مشاركة جميع الأشخاص المؤهلين قانونياً لصنع القرار السياسي والإداري والتحكم إدارة موارد الدولة على جميع المستويات.."[4].

ووفقاً لأحد الاتجاهات السياسية فإن المشاركة السياسية هي: "حرص الفرد أن يكون له دور إيجابي في العملية السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشح للهيئات والمنظمات المنتخبة أو مناقشة القضايا

---

[1] الشيمي،محمد نبيل. محددات المشاركة السياسية، الحوار المتمدن , العدد 255 ,8 ، جمهورية مصر العربية، 2009، ص00.

[2] http://ar.wikipedia.org.

[3] http://www.ammonnews.net.

[4] http://mawdoo3.net.

السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المنظمات الوسطية"[1]. وجاء في تعريف للمشاركة السياسية بأنها: "النشاط المشروع الذي يقوم به الأفراد وذلك بهدف التأثير على صانعي القرار وما يتخذونه من قرارات.."[2].

ويلاحظ فيما سبق أن المشاركة السياسية ما هي إلا سلوك يمارسه الفرد بصورة مباشرة أو غير مباشرة في العملية السياسية القائمة داخل الدولة، والهدف منها هو التأثير في آلية اتخاذ القرار بصورة إيجابية كونه يترجم الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والمشكلات المشتركة التي يعاني منها المجتمع، كما يمكن اعتبارها على أنها آلية من آليات الأنظمة الديمقراطية التي تمارس داخل المجتمات الإنسانية، وتجسيداً واضحاً للمبدأ القاضي بسيادة الشعوب في صنع القرارات السياسية ومراقبتها، فضلاً عن أنها تعبير عن انتماء الفرد لوطنه.

وعليه فإن المشاركة السياسية هي عملية مستمرة لتعبير الشباب وإشراكهم الفعال في صنع القرارات على كافة المستويات، خصوصاً في الأمور التي تهمهم بشكل مباشر، كما أنها تعد من أبرز مهارات الحياة الأساسية للفرد.

الفرع الثاني: مقومات المشاركة السياسية

تقوم المشاركة السياسية بوجه عام داخل المجتمعات على عدة مقومات أساسية حتى يستطيع الفرد تفعيل دوره السياسي وممارسة ديمقراطيته بحرية وبشكل حقيقي، ومن أهمها:

أولاً: مبدأ سيادة القانون: يعتبر مبدأ سيادة القانون أحد المبادئ القانونية الواجب العمل بها لدى الدول، وهو يعني خضوع كافة الأشخاص لنص القانون، فالجميع أمام القانون سواء حكاماً ومحكومين؛ فخضوع الجميع للقانون يحقق لهم الأمن والاستقرار والعدالة والموضوعية والشفافية والحيادية دون تفرقة أو تمييز.

ثانياً: ممارسة الانتخابات: وتعني قدرة الأفراد على اختيار مجموعة من المترشحين وبصورة ديمقراطية وحرة ونزيهة، لشغل مناصب معينة منصوص عليها في القانون[3]؛ ومنها:

- اختيار أعضاء مجلس النواب (البرلمان).
- اختيار أعضاء مجلس المحافظة (مجلس اللامركزية).
- اختيار المجالس البلدية (المحلية).
- اختيار اتحادات الطلبة داخل الجامعات.
- اختيار أعضاء الغرف التجارية والصناعية.
- اختيار أعضاء النقابات والأندية والجمعيات وغيرها.

ثالثا: الرقابة: تعد الرقابة إحدى المقومات المعتبرة والأساسية للمشاركة السياسية والمتمثلة في إيجاد آلية جادة للرقابة والمحاسبة سواء أكان أصل هذه الآلية من قبل الشعب أم النواب، بحيث يتم توجيه الأسئلة والاستفسارات والاستجوابات للحكومة بكل شفافية ونزاهة وحيادية.

---

[1] ربيع، عمرو هاشم. موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2009.

[2] الشيخ، نورهان صالح. "المشاركة السياسية للشباب في ضوء نتائج الانتخابات المحلية 2008 "، وحدة دراسات الشباب وإعداد القادة بجامعة القاهرة.

[3] سلام، إيهاب ، الانتخابات، موسوعة الشباب السياسية (سلسلة خاصة صادرة عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) القاهرة 2008.

رابعاً: وجود الأحزاب السياسية: يعرف الحزب السياسي على أنه: "تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية " .[1]

وعليه فإن الحزب السياسي هو تجمع أو تنظيم السياسي يسعى إلى بلوغ السلطة السياسية داخل الحكومة من خلال المشاركة في الحملات الانتخابية التي عملها داخل الدولة .[2]

ومن هنا تعد الأحزاب السياسية إحدى المقومات الحقيقية للعملية السياسية، ومظهراً من مظاهر الحياة الديمقراطية بحيث يستطيع الأشخاص التعبير عن آرائهم بحرية وشفافية وموضوعية في كل ما يصدر عن الحكومة من لوائح وقرارات .[3]

المطلب الثاني: دوافع ومراحل المشاركة السياسية للشباب الجامعي

ترتبط المشاركة السياسية بالحرية الشخصية للمواطن، وسيادة قيم المساواة، بإقرار الحاكمين بحق المحكومين بأن لهم حقوق دستورية وقانونية تمنحه الحق بالمشاركة في اتخاذ القرار، وأن من واجب الحاكمين إتاحة الفرص أمام المواطنين لممارسة حقهم في المشاركة السياسية دون ضغوط أو معيقات، ولممارسة هذا الحق فإن هناك عدة أشكال أقدمها وأكثرها شيوعاً الانتخاب، وهذه الصور من المشاركة السياسية تعرفها الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية، وإن اختلفت دلالتها ودرجة تأثيرها، فهي في الأولى آلية للمفاضلة بين المرشحين بدرجة كبيرة من الحرية، وفي الثانية أداة للرعاية وكسب الشرعية أكثر منها أداة لاختيار الوعي للتأثير في شؤون الحكم والسياسية.[4] وعليه نتناول الدوافع ومراحل المشاركة على النحو التالي :

الفرع الأول: دوافع المشاركة السياسية للشباب الجامعي

إن مشاركة الشباب لا تقتصر على مكان محدد ولا تتقيد بحدود جغرافية معينة، فقد تكون على نطاق محلي أو إقليمي أو دولي، فمشاركة الشباب على المستوى المحلي ومن بينها المشاركات داخل مؤسسات التعليم العالي فهي تنمي لديهم الشعور بالمسؤولية وروح المبادرة والاعتماد على الذات والولاء للمجتمع والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس.[5]

تعد المشاركة السياسية من أبسط حقوق الشباب، وهي حق أساسي يجب أن يتمتع به كل مواطن يعيش في مجتمعه، فمن حقه أن يختار نوابه الذين يقومون بالرقابة على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيق مصلحة المجتمع والوطن معاً. كما أن مشاركة الشباب داخل مؤسسات التعليم العالي (الجامعات والمعاهد) توحد الفكر الجماعي بحيث تسهم في بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك والرغبة في بذل الجهود لمساندة

---

[1] http://www.interieur.gov.dz.

[2] محمد عادل العثمان. تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، 2016، ص 10.

[3] مصطفى، هالة ، الأحزاب, موسوعة الشباب السياسية (سلسلة خاصة يصدرها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، القاهرة 2008.

[4] الصاوي، علي. الشباب والحكم الجيد والحريات، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية الثانية ، صنعاء/اليمن،2005/3/21

[5]عطا أحمد علي. تقدير الذات والمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعة في غزة، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2009

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية 2023

إدارة هذه المؤسسات في اتخاذ قرارات مصيرية تهم الطلبة الذين هم على مقاعد الدراسة أو ما بعد التخرج وانخراطهم في الحياة العامة.

ومن هنا نستطيع الولوج إلى أهم دوافع المشاركة السياسية التي يسعى الشباب إليها في مختلف ميادين الحياة؛ ومن بينها ممارسة العمل السياسي التي تهم المجتمع ككل أو ما يهم احتياجاته الشخصية، لذا يمكن تقسيم تلك الدوافع – بحسب ما جاء به المفكر الأمريكي فيليب بروان– إلى دوافع عامة ودوافع خاصة؛ وهي كالآتي:

أولاً: الدوافع العامة للمشاركة السياسية

- الشعور بأن المشاركة السياسية هي واجب والتزام في آن واحد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه.
- الرغبة في مشاركة الآخرين في تطوير العملية التعليمية والأنماط الإدارية داخل مؤسسات التعليم العالي نحو الأفضل.
- الرغبة في تقوية الروابط بين مختلف الفئات الإدارية داخل مؤسسات التعليم العالي، بهدف تحقيق نوع من التكامل والتفاعل بين هذه الفئات، بغرض تحقيق الأهداف المشتركة ومن بينها مصلحة الشباب الجامعي.
- توافر الضمانات القانونية والدستورية التي تضمن للشباب الأمن والمناخ الديمقراطي السليم، وسيادة القانون وحرية التفكير والتعبير عن الآراء بحرية، وبما يتفق مع المصالح العليا للدولة والمجتمع.

ثانياً: الدوافع الخاصة للمشاركة السياسية:

تتجلى هذه الدوافع بالأساس على تحقيق الآتي:

- تعد المشاركة الفاعلة أفضل الوسائل لحماية المصالح الفردية للشباب.
- محاولة التأثير على صنع السياسات العامة داخل مجتمع مؤسسات التعليم العالي، لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية والرغبات الخاصة للشباب.
- تحقيق المصالح الشخصية التي تتمثل في السيطرة والتمتع بالنفوذ، وتحقيق منافع مادية وغيرها من المصالح الشخصية.
- الرغبة في تحقيق العدالة والمساواة والموضوعية، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الطلبة داخل مؤسسات التعليم العالي والنظر إليهم بعين الاهتمام، وأن يكونوا محل اعتبار يؤخذ بأفكارهم وآرائهم، التي تحقق مصلحة الطرفين دون تعد أو تهميش.
- إبراز قدراتهم الفكرية والبدنية وعدم إغفالها أو تجاهلها.

الفرع الثاني: مراحل المشاركة السياسية للشباب الجامعي

يتوقف مدى المشاركة السياسية للشباب داخل مؤسسات التعليم العالي على اهتمام الدولة وتشجيعها على ذلك أولاً، وعلى مدى قناعة المسؤولين والأجهزة الإدارية فيها بضرورة مشاركة الشباب في صنع القرارات المصيرية، سواء داخل هذه المؤسسات أم خارجها، كما تتوقف المشاركة السياسية لهذه الفئة من الشباب على مدى قناعتهم

واهتمامهم بالمناخ السياسي فكرياً ومادياً واجتماعياً الذي يسود المجتمع الجامعي، وأن المشاركة السياسية تعدّ واجباً مدنياً عليهم القيام به، وكلما زادت مشاركتهم في صنع القرار كان ذلك دليلاً على صحة المناخ السياسي وسلامته [1].

إن مدى المشاركة السياسية تتفاوت وفقاً لمستوى الثقافة والتعليم والمهنة والجنس والعمر والديانة ومحل الإقامة الشخصية وغيرها، فكلما زاد مستوى التعليم زادت المشاركة السياسية لديهم في كل ميادين الحياة ودرجاتها.

ومن هنا نرى أن المشاركة السياسية للشباب في اتخاذ القرارات تمر بأربع مراحل[2]، وهي:

أولاً: الاهتمام السياسي: ويتضح ذلك في مدى اهتمام الشباب بالقضايا العامة والأحداث السياسية، حيث يميل البعض إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع الأفراد: أسرهم وزملاء الدراسة والعمل، وتزداد تلك المناقشات حينما تظهر الأزمات وتكثر الحملات الإعلامية والانتخابية.

وتبرز تلك المناقشات وتتوسع داخل المجتمع الشبابي وخصوصاً في الجامعات والمعاهد، وتحديداً إذا وجد هؤلاء الشباب المناخ القانوني المناسب لطرح آرائهم وأفكارهم دون مقاومة أو معوقات.

وبالعودة للتشريع الأردني نرى أن رغبة المشرع جاءت واضحة وفقاً لقانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 وتحديداً بنص المادة (20) منه، الذي جاء تحقيقاً للرؤية الملكية السامية في المشاركة السياسية لكافة فئات المجتمع بوجه عام، ولفئة الشباب على وجه الخصوص.

ثانياً: المعرفة السياسية: ويقصد بها المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي داخل المجتمع سواء على المستوى المحلي أو الدولي كالوزراء، وأعضاء مجلس الأمة (الأعيان والنواب) وأعضاء المجالس المركزية واللامركزية.

ثالثاً: الاقتراع السياسي: ويتضمن في مشاركة الشباب في الحملات الانتخابية، سواء كان ذلك بالدعم المادي أو المعنوي أو المشاركة بعملية التصويت واختيار المرشحين.

رابعاً: المطالب السياسية: وتتمثل هذه المرحلة بالتواصل مع الأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والدخول في عضوية الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والأندية والجمعيات وغيرها.

وتتضح مطالب الشباب داخل مؤسسات التعليم العالي بشكل كبير، حينما يسهمون في عملية صنع القرارات ذات العلاقة باحتياجاتهم الحقيقية، وكذلك عندما يجدون آذاناً صاغية تسمعهم وتتقبل مشاركاتهم المعززة في تفعيل القرارات الصادرة من جانب الأجهزة الإدارية المختلفة، فكلما زادت درجة مشاركتهم وتلبية حاجاتهم ارتفعت درجة شرعية القرارات الصادرة وارتفعت درجة تقبلها.

[1] الشيمي، محمد نبيل. أنماط المشاركة السياسية وأهميتها، الحوار المتمدن، العدد 255, جمهورية مصر العربية، 2009.

[2] http://kenanaonline.com

والعكس صحيح فكلما قاومت الإدارة داخل مؤسسات التعليم العالي الشباب وأغلقت الأبواب في وجوههم، ولم تتقبل الآراء ووجهات النظر الصادرة عنهم، انعكس ذلك على الإنجاز والعطاء المفترض من جانب هذه المؤسسات، وعرقلة السير الطبيعي لعجلة التعليم والتطوير المرجو.

ونخلص للقول بأن المشاركة السياسية تكون أكثر تأثيراً وعطاء، حينما تصدر تلك الآراء والأفكار من قبل فئة الشباب الأكثر تنظيماً ونشاطاً؛ خصوصاً عندما تعمل ضمن المظلة الحزبية السياسية المشروعة.

المبحث الثالث

دور مؤسسات التعليم العالي والشباب في المشاركة السياسية

تعدّ مؤسسات التعليم العالي (الجامعات والمعاهد) الحاضنة الرئيسية للمجتمع الطلابي، الذي يمضي فيها الساعات الطويلة ليتلقى منها تعليمة المثمر، ويمارس فيها أنشطته المختلفة، الأمر الذي يبرز دورها في فتح المجال لمشاركتهم السياسية وتوعيتهم بأهمية تلك المشاركة، ومدى تأثير صوتهم وقدرتهم في التأثير على الساحة السياسية، وأن لهم دوراً بارزاً وفعالاً في ميدان الحياة السياسية. وعليه سوف نعمل على تناول دور مؤسسات التعليم العالي والشباب في المشاركة السياسية على النحو التالي :

المطلب الأول: دور مؤسسات التعليم العالي في تفعيل المشاركة السياسية

ومن هنا لا بد لهذه المؤسسة أن تحرص على زيادة الأنشطة السياسية داخلها، وكذلك السماح للمنظمات المدنية والأحزاب السياسية من العمل في رحابها، والتقليل من السيطرة الأمنية على العمل الطلابي، بل تحفيزهم على المشاركة الفاعلة بما يعود بالنفع دون أي حواجز أو قيود.

وعليه فإن دور مؤسسات التعليم العالي في تعزيز وتنمية ودعم السلوك الطلابي للمشاركة السياسية بفعالية، يظهر في بعدين هامين[1] هما:

أولاً: البعد الإعلامي والتثقيفي

ويتطلب تحقيق هذا البعد التركيز على الآتي:

- اهتمام الأجهزة الإدارية لمؤسسات التعليم العالي بإيجاد صيغ جديدة وملائمة للخطاب مع الشباب في مناقشة القضايا العامة والمسائل الوطنية وإطلاعهم على تلك المشكلات ومشاركتهم في حلها.
- إعداد اللقاءات وعقد المحاضرات والندوات والمؤتمرات ذات العلاقة، وزيادة الأنشطة الثقافية المتعلقة بالمشاركات السياسية للشباب، بهدف فهم واستيعاب مفردات الخطاب السياسي الرسمي.
- العمل على نشر الثقافة الديمقراطية والوعي السياسي، وتنمية مهارات الشباب ودعمهم في المشاركات السياسية المحلية والإقليمية والدولية.

---

[1] النويهي، آية عبدالله أحمد. آليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، 2014

ثانياً: البعد العملي والتشاركي: يعنى هذا البعد في التركيز على النتاجات والسلوكات الشبابية في هذا المجال، ومدى انعكاس السلوك الديمقراطي والسياسي في صقل الشخصية واحترام الذات، وكذلك مدى اكتسابهم المهارات الدبلوماسية في حل المشكلات وإدارة الأزمات، وهذه الأمور يتطلب تحقيقها التركيز على الآتي:

- توفير القناعات الفكرية للعمل التعاوني المشترك سواء أكان بين الشباب أنفسهم أم بينهم وبين مؤسساتهم التعليمية التي ينتمون إليها.
- تدريب الشباب على مهارات الخدمة التطوعية.
- الاهتمام بالأنشطة الطلابية المختلفة سواء أكانت ثقافية أم سياسية أم اجتماعية أم غيرها.
- التأكيد على القيم الديمقراطية والمهارات السلوكية الإيجابية، المتمثلة في تقبل الآخر أثناء الحوارات ومناقشة القضايا المختلفة الظاهرة على الساحة الوطنية والإقليمية والدولية.
- تفعيل روح المواطنة الصالحة والانتماء الوطني.
- تدريب الشباب على إدارة المواقف والأزمات، والقدرة على اتخاذ القرارات.
- تنظيم الحوارات والمعسكرات الشبابية التي تسهم في توفير المناخ الملائم فيما بينهم، وجذب الآخرين للانخراط الجاد في العمل الحزبي، والمشاركة السياسية النزيهة.[1]

المطلب الثاني: الدور الشبابي في المشاركة السياسية

كما أسلفنا، إن فئة الشباب هي نتاج المجتمع بما يحمله من إيجابيات وسلبيات، فهم عماد الأمة الحاضر وأملها في المستقبل.

ومن هنا يؤكد علماء النفس والمختصين بأن مرحلة الشباب هي النمو والانتقال من الطفولة إلى مرحلة الرشد، مع ما يتخللهما من اضطرابات ومشكلات يتعرضون لها داخل الأسرة والمدرسة والجامعة والمجتمع، حيث يتحقق لهم نمو الشخصية وصقلها، الأمر الذي يتطلب من الجميع مساعدتهم، والأخذ بأيديهم ليصلوا إلى مرحلة النضج الكامل والوعي الشامل لكافة مجالات الحياة.

وبناءً عليه يمكن الوقوف على الدور الشبابي الذي يمكنهم من ممارسة المشاركة السياسية بأمان، التي تتمثل بالمراحل الآتية:[2]

أولاً: مرحلة الاستعداد للتغيير: يكون الفرد في مرحلة الشباب في طور التغيير البيولوجي والنفسي والاجتماعي، التي تسير مع تغييرات مقابلة في الثقافة المادية والمعنوية، وأساليب الحياة وطرقها ومتطلباتها.من هنا يدخل الشباب في مرحلة الصراع والتحدي مع تلك المتطلبات والمتغيرات في اكتساب قيم المجتمع وتقاليده وعاداته، رغم أن النسبة الغالبة تصبح جزءاً لا يتجزأ من هذا النسيج الاجتماعي الجديد، بل يصبحون مدافعين عن هذا النسيج ضد محاولات تغييره.

[1] عطا، أحمد علي. مرجع سابق.

[2] الشيخ، نورهان صالح. مرجع سابق.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية 2023

ثانياً: مرحلة النظرة المستقبلية والطموح: يسعى الفرد في مرحلة الشباب إلى تحقيق الأفضل ليكون مثالاً يحتذى بين أقرانه، كما يتطلع إلى رسم أهدافه وآماله المستقبلية، ليصطدم بصعوبات جمة وعقبات كبيرة، لا يستطيع التخلص منها إلا بشق الأنفس، خصوصاً إذا لم يجد من يسانده، ويأخذ بيده لمجابهة تلك المعيقات وتحمل المسؤوليات.

ثالثاً: مرحلة التردد والإحجام: لا تخلو مرحلة الشباب من المتناقضات الحياتية، سواء في منظومة القيم والمفاهيم أو في البيئة المحيطة به، التي تموج بمعلومات زاخرة بالآراء والأفكار ووجهات النظر، في ظل الانتشار الواسع لوسائل الاتصال المختلفة، ومن أهمها الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، بحيث أصبح الشباب في محيط متلاطم الأمواج يأبى الثبات والاستقرار، الذي ينعكس على نمط التفكير لديهم سواء أكان بصورة إيجابية أم سلبية، وكذلك انعكاسه على مستوى النضج العقلي والانفعالي، إذا ما قورنت بأقرانهم في العمر من الأجيال السابقة.

المطلب الثالث: الاهتمامات الشبابية

تختلف اهتمامات الشباب واحتياجاتهم وفقاً لمستوى القبول والاستجابة لديهم من جانب، ومدى قيام الدولة ممثلة بأجهزتها المختلفة في بناء برامج وخطط تنموية شاملة، تهدف بالدرجة الأولى إلى تلبية وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، ومن بينهم الشباب الذين هم أمل الأمة وصناع مستقبلها، الأمر الذي يترتب على مؤسسات التعليم العالي إعدادهم جيداً وتشجيعهم على الإسهام والمشاركة الفاعلة في كافة الأنشطة والبرامج التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، من خلالهم، ولعل أغلب اهتمامات الشباب تتركز في النقاط الآتية:[1]

- المشكلات الشخصية وطرق حلها.
- تلقي التعليم المستمر وتحقيق الاستقلال الذاتي بعيداً عن الأسرة.
- تلبية الرغبات الشخصية كالزواج وتكوين الأسرة.
- تحقيق المكانة الاجتماعية المتميزة وإثبات الذات.
- المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية.
- تنمية الشعور بالأمان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بعيداً عن التمييز والفئوية.
- إيجاد أساليب فلسفية ومبادئ مستقرة للحياة حاضراً ومستقبلاً.

الخاتمة

في ضوء الدراسة التي قمت بها للموضوع الموسوم بـ : " دور المؤسسات التعليمية في تمكين الشباب من المشاركة السياسية في ظل قانون الأحزاب الجديد"، يتبين لنا مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها، التي تشير إلى انخفاض مستوى المشاركة السياسية للشباب والانتماء الحزبي.

---

[1] السيد عليوه ومنى محمود. المشاركة السياسية، موسوعة الشباب السياسية، سلسلة يصدرها مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة،2008

اولاً: النتائج:

- الشباب عنصر مهم من عناصر بناء الدولة والمجتمع، فهم يمتلكون طاقات عالية، يجب على مؤسسات التعليم العالي وأجهزة الدولة الاستفادة منها.
- تعدّ مرحلة الشباب الجامعي أخصب مرحلة من مراحل عمر الإنسان، فهي مرحلة البذل والبناء والعطاء، وهي الثروة الحقيقية التي لا تعوض.
- ضرورة مشاركة الشباب في عملية صنع القرار السياسي وتقبل مشاركاتهم.
- الحزب تنظيم سياسي وطني، يهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام بطرق سليمة وديمقراطية مشروعة.
- لمؤسسات التعليم العالي دور مهم في بناء الأجيال وصقلها من أي أفكار أو اتجاهات سلبية، وتحويله إلى عنصر إيجابي مدرك لظروف الحياة ومتغيراتها.

ثانياً: التوصيات:

- استخدام أسلوب توجيه وتوعية وإرشاد الشباب من جانب مؤسسات التعليم العالي وأجهزة الدولة المختلفة مثل: وزارة التنمية السياسية، وزارة الثقافة، وحثهم على المشاركة السياسية.
- تفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة وشبكات التواصل الاجتماعي لنشر التوعية والثقافة الحزبية والمشاركة السياسية لكافة فئات المجتمع وتحديداً فئة الشباب.
- الاهتمام بمرحلة الشباب منذ السنوات الأولى للدراسة والاستمرار في ذلك على مدار سنوات الدراسة وما بعد التخرج.
- وضع الخطط والبرامج والمناهج التي تتناول تنمية الشباب وتثقيفهم، وزيادة الوعي السياسي لديهم خلال مرحلة التعليم العالي وبكافة مستوياتها.
- تعزيز قدرات الشباب وتنميتها من جانب الدولة والمؤسسات التعليمية، وحثهم على مبادرات التعبير عن الرأي بحرية دون خوف، مع تغليب مصلحة الوطن على أي مصالح أخرى.
- تفعيل الدور الرقابي على عمل الأحزاب وتجنيبها أي أدوار مشبوهة، يكون من شأنها نشر أفكار تعمل على زعزعة الأمن المجتمعي والاستقرار الوطني.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية 2023

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب:

- السيد عليوه ومنى محمود. المشاركة السياسية، موسوعة الشباب السياسية، سلسلة يصدرها مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، 2008.
- ربيع، عمرو هاشم. موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2009.
- سلام، إيهاب. الانتخابات، موسوعة الشباب السياسية، سلسلة خاصة صادرة عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2008.
- السيوطي، جلال الدين. الجامع الصغير، 911 هجري، ص 1205.
- الشيخ، نورهان صالح. المشاركة السياسية للشباب في ضوء نتائج الانتخابات المحلية 2008، وحدة دراسات الشباب وإعداد القادة بجامعة القاهرة، 2008.
- مصطفى، هالة. الأحزاب, موسوعة الشباب السياسية (سلسلة خاصة يصدرها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، القاهرة 2008.
- محمد عادل العثمان. تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، 2016.
- النويهي، آية عبدالله أحمد. آليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، 2014.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

- عطا، أحمد علي. تقدير الذات والمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعة في غزة، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2009 .

رابعاً: الأبحاث:

- الشيمي،محمد نبيل. محددات المشاركة السياسية، الحوار المتمدن, العدد 255 ,8، القاهرة، 2009.
- الشيمي، محمد نبيل. أنماط المشاركة السياسية وأهميتها، الحوار المتمدن، العدد 255, القاهرة، 2009.
- العبادي، أحمد علي عويدي. الرؤية الملكية في الأحزاب السياسية، مقالة منشورة على موقع عمون الإخباري، تاريخ 2022/10/18.

خامساً: التشريعات:

- الدستور الأردني الصادر عام 1952 وتعديلاته لسنة 2011.
- قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022.

سادساً: المؤتمرات:

- الزيدي، المنجي. الشباب والتنشئة على قيم المواطنة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر قضايا الشباب في العالم الإسلامي: رهانات الحاضر وتحديات المستقبل، منظمة المؤتمر الإسلامي، تونس 24-26 /11/ 2008.
- الصاوي، علي. الشباب والحكم الجيد والحريات، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية الثانية، صنعاء- اليمن، 21- 23/1/ 2005.

سابعاً: المواقع الإلكترونية:

- http://www.ammonnews.net.
- http://www.interieur.gov.dz.
- http://kenanaonline.com
- http://democraticac.de.
- http://www.interieur.gov.dz.
- http://ar.wikipedia.org.
- http://www.ammonnews.net
- http://mawdoo3.net.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية 2023